

Distr.: General
27 April 2020
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند 160 (أ) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط:

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 والميزانية المقترحة للقوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة 2019/2018	60 295 100 دولار
نفقات الفترة 2019/2018	59 037 100 دولار
الرصيد الحر للفترة 2019/2018	1 258 000 دولار
اعتمادات الفترة 2020/2019	69 409 400 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2020/2019 ⁽¹⁾	68 639 300 دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2020/2019	770 100 دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2021/2020	64 239 100 دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة 2021/2020	(295 900) دولار
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة 2021/2020	63 943 200 دولار

(1) التقديرات في 31 كانون الثاني/يناير 2020.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - أثناء نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، اجتمعت بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في 15 نيسان/أبريل 2020. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/74/737)، ويمكن الاطلاع على تعليقاتها وتوصياتها المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019، في تقريرها ذي الصلة (A/74/806).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019

2 - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها 298/72 مبلغا إجماليه 60 295 100 دولار (صافيه 58 941 900 دولار) للإنفاق على القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019. وبلغ مجموع النفقات لهذه الفترة ما إجماليه 59 037 100 دولار (صافيه 57 555 900 دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل 97,9 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، الذي بلغ إجماليه 1 258 000 دولار، 2,1 في المائة من المستوى العام للموارد التي اعتمدت للفترة المالية.

3 - ويعكس الرصيد الحر البالغ 1 258 000 دولار انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (2 500 600 دولار، أو 7,7 في المائة) وبند الموظفين المدنيين (163 800 دولار، أو 1,1 في المائة)، وارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (1 406 400 دولار، أو 10,5 في المائة). وترد في الفرع الثالث - باء من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القوة للفترة 2019/2018 (A/74/596) معلومات موجزة عن عمليات إعادة التوزيع (1 436 000 دولار، أو 2,4 في المائة) من المجموعتين الأولى والثانية إلى المجموعة الثالثة نتيجة لإعادة ترتيب أولويات الموارد. ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من ذلك التقرير.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

4 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت 46 275 300 دولار في 31 كانون الثاني/يناير 2020. وفي نهاية الفترة المالية، سيبلغ مجموع النفقات المقدرة 68 639 300 دولار، مقابل اعتماد قدره 69 409 400 دولار، مما يؤدي إلى نقص متوقع في الإنفاق قدره 770 100 دولار.

5 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه جرت تسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات حتى 30 أيلول/سبتمبر 2019. وصُذِّق على المعدات المملوكة للوحدات وسُددت تكاليفها حتى 30 أيلول/سبتمبر 2019، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 1 524 000 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، فإنه في تاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2020 كان قد سُدد مبلغ 5 477 000 دولار لتسوية 178 مطالبة منذ إنشاء البعثة، ولا توجد أي مطالبات قيد التسوية.

6 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأصبة مقررّة فيما يتعلق بالقوة منذ إنشائها قد بلغ حتى 23 شباط/فبراير 2020 مبلغا قدره 2 173 091 000 دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه 2 132 926 000 دولار، ويتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره 40 165 000 دولار. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الرصيد النقدي المتاح للبعثة بلغ في 17 شباط/فبراير 2020 ما قدره 28 675 000 دولار، وهو مبلغ يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدره 10 599 000 دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة).

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

7 - أنشأ مجلس الأمن ولاية القوة في قراره 350 (1974) ومددها مؤخراً، حتى 30 حزيران/يونيه 2020، في القرار 2503 (2019). والقوة مكلفة ببذل قصارى جهدها للحفاظ على وقف إطلاق النار والإشراف على اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية المبرم في أيار/مايو 1974 والبروتوكول الملحق به فيما يتعلق بالمنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح - ويبلغ طول المنطقة الفاصلة من الشمال إلى الجنوب قرابة 80 كيلومتراً، ويتراوح عرضها ما بين 12,5 كيلومتراً عند النقطة المحاذية لقمة جبل الشيخ شمالاً وأقل من 400 متر على امتداد الحدود بين الجمهورية العربية السورية والأردن. ويشير الأمين العام إلى أنه مع تحسن الظروف الأمنية على الجانب برافو، ستواصل القوة التركيز على استئناف عملياتها بالكامل، وستتبقى على 12 موقعا في منطقة العمليات، ويقع مقر القوة وقاعدة عملياتها في معسكر نبع الفوار على الجانب برافو، وقاعدة اللوجستيات التابعة لها موجودة في معسكر عين زيوان على الجانب ألفا (الجولان الذي تحتله إسرائيل) (A/74/697، الفقرات 1-8). ويشير الأمين العام أيضا إلى أن القوة ستواصل، خلال الفترة 2021/2020، اتخاذ تدابير لتنفيذ خطة عملها الرامية إلى تحسين سلامة وأمن حفظة السلام، وتنفيذ توصيات استعراض القدرات العسكرية لقوة مراقبة فض الاشتباك الذي أجري في عام 2019. ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة في الفرع الأول - باء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للقوة للفترة 2021/2020 (A/74/697).

باء - الاحتياجات من الموارد

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الإنفاق (2019/2018)	الاعتمادات (2020/2019)	تقديرات التكاليف (2021/2020)	المبلغ	الفرق النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	30 074,0	39 285,0	37 786,7	(1 498,3)	(3,8)
الموظفون المدنيون	14 187,9	15 557,4	16 374,5	817,1	5,3
التكاليف التشغيلية	14 775,2	14 567,0	10 077,9	(4 489,1)	(30,8)
إجمالي الاحتياجات	59 037,1	69 409,4	64 239,1	(5 170,3)	(7,4)

ملاحظة: ترد في البابين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق.

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الموارد المأنون بها للفترة 2020/2019 ^(أ)	الموارد المقترحة للفترة 2021/2020	الفرق
أفراد الوحدات العسكرية	1 250	1 250	-

(أ) تمثل الحد الأقصى للقوام المأنون به.

8 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2021/2020 ما قدره 37 786 700 دولار، وهو ما يمثل نقصاً قدره 1 498 300 دولار، أو 3,8 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2020/2019، ويعزى ذلك أساساً إلى عودة القوة إلى الجانب برفو بالكامل (انظر A/74/697، الفقرات 50-51).

9 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	المعتمد للفترة 2020/2019	المقترح للفترة 2021/2020	الفرق
الوظائف			
الموظفون الدوليون	52	53	1
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	88	90	2
الوظائف المؤقتة ^(أ)			
الموظفون الدوليون	4	4	-
المجموع	144	147	3

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

10 - يشير الأمين العام إلى أن الميزانية المقترحة للفترة 2021/2020 تشمل ما مجموعه 147 من الوظائف المدنية الثابتة والمؤقتة، وهي 53 وظيفة دولية ثابتة، و 90 وظيفة ثابتة لموظفين وطنيين، و 4 وظائف دولية مؤقتة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وتبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين الوطنيين للفترة 2021/2020 ما قدره 16 374 500 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 100 817 دولار، أو 5,3 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2020/2019. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة تعكس الأثر المشترك لارتفاع الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) الموظفون الدوليون (393 000 دولار، أو 3,4 في المائة)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات مرتبات الموظفين الدوليين استناداً إلى جدول المرتبات المنقح وارتفاع معدل التكاليف العامة للموظفين استناداً إلى متوسط الإنفاق الشهري الفعلي للفترة الحالية مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019، إضافة إلى اقتراح إنشاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون المعدات المملوكة للوحدات (من فئة الخدمة الميدانية) مع تطبيق معدل شغور نسبته 50 في المائة؛ (ب) الموظفون الوطنيون (130 700 دولار، أو 3,6 في المائة)، ويعزى ذلك إلى اقتراح إنشاء وظيفة لموظف لإدارة النفايات (موظف وطني من الفئة الفنية) ومساعد لإدارة النفايات (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، مع تطبيق معدل شغور نسبته 50 في المائة والتقلبات في أسعار العملات؛ (ج) المساعدة المؤقتة العامة (293 400 دولار، أو 55,6 في المائة)، ويعزى ذلك إلى تطبيق معدل شغور أقل نسبته 25 في المائة للفترة 2021/2020، مقارنة بمعدل الشغور البالغ 50 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019، استناداً إلى أنماط شغل الوظائف الحالية والمتوقعة (المرجع نفسه، الفقرات 30-36).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

إعادة النذب

11 - يقترح الأمين العام إعادة نذب وظيفة كبير المستشارين (ف-5) ككبير موظفي شؤون التخطيط الاستراتيجي (ف-5) في مكتب قائد القوة ليقوم بالتنسيق الداخلي بين العنصر العسكري وعنصر الدعم، والإشراف على العمليات التي تتيح تنفيذ ولاية القوة على نحو متسق، وتنسيق وضع إطار الميزانية القائم على النتائج للبعثة من أجل تعزيز قدرة المكتب على التخطيط الاستراتيجي في دعم الأنشطة الفنية للقوة وتواصلها مع المقر فيما يتعلق بالتخطيط وتقديم التقارير إلى الدول الأعضاء ومجلس الأمن (المرجع نفسه، الفقرات 22-26). ويشير التقرير إلى أن القوة ستدرج تنفيذ النظام الشامل لتحليل الأداء في أنشطتها المتعلقة بالإبلاغ من أجل الاسترشاد به عند إدخال التعديلات على خطة عمليات القوة وتحديد أولوياتها ومواصلة دعمها (المرجع نفسه، الفقرة 23).

12 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اقتراح إعادة نذب هذه الوظيفة جاء بالنظر إلى التحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية والظروف التشغيلية مما يتيح للقوة العمل صوب التنفيذ الكامل لولايتها، مع تعزيز القدرة على التخطيط الاستراتيجي لدعم الأنشطة الفنية للقوة وتواصلها مع المقر فيما يتعلق بالتخطيط وتقديم التقارير إلى الدول الأعضاء ومجلس الأمن. وتلاحظ اللجنة أن الوظيفة المؤقتة لكبير المستشارين (ف-5) التي ظلت شائعة لأكثر من سنتين يُقترح الآن إعادة نذبها (انظر الفقرة 15 أدناه). وفيما يتعلق بإعادة النذب، تلاحظ اللجنة أن التعريف الوارد في المرفق الأول للميزانية المقترحة ينص، في جملة أمور، على أن إعادة نذب الوظيفة تطبق عندما يقترح أن يُسند إلى وظيفة معتمدة قُصد بها أداء مهمة

معينة القيام بتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف لا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي اعتبار عمليات إعادة النذب في هذه الحالات بمثابة إلغاء للوظائف الحالية وإنشاء وظائف جديدة، وأنها ينبغي من ثم أن تخضع للإجراءات التي تنطبق على الوظائف الجديدة، وهي، في جملة أمور، شرط التبرير التام لمهامها، وعملية التوظيف والاختيار، وتطبيق عامل شغور بنسبة 50 في المائة خلال السنة الأولى لإنشائها. وترى اللجنة الاستشارية أيضا أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لاستخدام القدرات الموجودة في البعثة لمعالجة افتراضات التخطيط والتنسيق بين العنصر العسكري وعنصر الدعم. ولذلك، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن إعادة الانتداب المقترحة لها ما يبررها، وتوصي بعدم إعادة نذب وظيفة كبير المستشارين (ف-5) كبير موظفي شؤون التخطيط الاستراتيجي (ف-5) في مكتب قائد القوة.

معدلات الشغور

13 - يتضمن الجدول أدناه موجزا لمعدلات الشغور للموظفين المدنيين في الفترتين 2019/2018 و 2020/2019، إضافة إلى معدلات الشغور المقترحة للفترة 2021/2020.

معدلات الشغور

(بالنسبة المئوية)

الفئة	الفعلي للفترة 2019/2018	المعتمد للفترة 2020/2019	الفعلي 31 كانون الثاني/يناير 2020	المتوسط الفعلي 31 كانون الثاني/يناير 2020	المقترح للفترة 2021/2020
الموظفون المدنيون					
الموظفون الدوليون	7,8	8,0	13,5	13,5	8,8
الموظفون الوطنيون					
موظفو فئة الخدمات العامة	9,1	5,0	5,7	8,0	5,4
الوظائف المؤقتة ^(أ)					
الموظفون الدوليون	75,0	50,0	50,0	50,0	25,0

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

14 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، بناء على الميزانية المقترحة، أن المعلومات المتعلقة بعوامل الشغور المطبقة في تقديرات التكاليف للفترة 2021/2020 لا تزال تعكس بياننا مشتركا لمعظم عمليات حفظ السلام، بدلا من تقديم تفسيرات مفصلة للمعدلات المحددة المطبقة على كل فئة من فئات الموظفين المدنيين في البعثة (انظر A/74/697، الفقرتان 38 و 39). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الفرق فيما يتعلق بالمتوسط الفعلي للمعدلات للفترة من تموز/يوليه 2019 إلى كانون الثاني/يناير 2020 والمعدلات المتوقعة يعكس ما يلي: (أ) ارتفاع معدل دوران الموظفين الدوليين غير المنتظم في أواخر عام 2019، والإنجاز المتوقع لإجراءات التوظيف الحالية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2020 لـ 6 موظفين دوليين (رئيس البعثة وقائد القوة (أمين عام مساعد)، ومحلل معلومات أمنية (ف-3)، و 4 وظائف من فئة الخدمة الميدانية (موظف نقل، ومساعد لشؤون النقل، وموظف مشتريات، وموظف لشؤون

الاتصالات السلوكية واللاسلكية)؛ (ب) الإنجاز المتوقع لإجراءات التوظيف الحالية للموظفين الوطنيين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2020 لـ 5 موظفين وطنيين (مساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون، ومساعد لشؤون النقل، ومساعد إداري، ومساعد فريق، وفني مركبات)، تمشيا مع إتمام عودة القوة إلى الجانب برافو بالكامل خلال الفترة الحالية. وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها في هذا الصدد ومفاده أن معدلات الشغور المقترحة ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي تقديم تبرير واضح بصورة منهجية في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة (انظر A/73/755/Add.3، الفقرة 18).

الوظائف الشاغرة

15 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ما مجموعه 10 وظائف ثابتة ومؤقتة كانت شاغرة في 31 آذار/مارس 2020 (1 ف-5، و 1 ف-4، و 1 ف-3، و 1 من فئة الخدمة الميدانية، و 6 وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)، بما في ذلك وظائف كبير المستشارين (ف-5)، وموظف اتصال عسكري (ف-4)، ومحلل معلومات أمنية (ف-3) التي ظلت شاغرة لأكثر من سنتين. وأبلغت اللجنة كذلك بأن عملية التوظيف قد اكتملت بالنسبة للوظيفتين من الرتبة ف-4 والرتبة ف-3، وأن إنجاز العملية كان ينتظر الحصول على إذن نهائي في الحالة الأولى وتأخر بسبب القيود المفروضة على السفر في الحالة الثانية (انظر الفقرة 12 أعلاه). وأبلغت اللجنة أيضا بأن الجمعية العامة أنشأت في 1 آب/أغسطس 2013، في قرارها 278/67، وظيفة كبير المستشارين لرئيس بعثة مراقبة فض الاشتباك وقائد القوة برتبة ف-5 في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وظلت شاغرة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وأن آخر جهد بذل لملء الوظيفة كان في تشرين الثاني/نوفمبر 2016. وظلت الوظيفة شاغرة لأكثر من سنتين، ويُقترح إعادة ندبها في الميزانية المقترحة للفترة 2021/2020 (انظر الفقرة 12 أعلاه).

16 - وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدّم معلومات مستكملة عن حالة عملية الاستقدام لشغل الوظائف الشاغرة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بإلغاء وظيفة كبير المستشارين برتبة ف-5.

17 - ورهنا بتوصيتها الواردة في الفقرتين 12 و 16 أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالموظفين المدنيين. وينبغي تبعا لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

3 - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المعتمد للفترة 2020/2019	المقترح للفترة 2021/2020	الفرق
14 567 000	10 077 900	4 489 100
التكاليف التشغيلية		

18 - يعكس التخفيض المقترح البالغ 4 489 100 دولار، أو 30,8 في المائة، للتكاليف التشغيلية أساسا انخفاض الاحتياجات تحت بنود السفر الرسمي، والمرافق والبنى التحتية، والنقل البري، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والخدمات الطبية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

19 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية التخفيضات المقترحة وأن المعلومات المقدمة تبين نقص الإنفاق المسجل في الفترة 2019/2018 وفي الأشهر السبعة الأولى من الفترة 2020/2019. وفي حين تدرك اللجنة الاستشارية أن عمليات إعادة توزيع الموارد تمت بسبب إعادة ترتيب الأولويات خلال فترة الأداء (انظر الفقرة 3 أعلاه)، فإن اللجنة غير مقتنعة بالتبرير المقدم للمستوى المقترح للموارد اللازمة لما يلي:

(أ) السفر في مهام رسمية: تلاحظ اللجنة أن انخفاض الاحتياجات البالغ 368 300 دولار للفترة 2021/2020 يتألف من الاحتياجات المقترحة البالغة 264 400 دولار للسفر لغير أغراض التدريب، مما يمثل نقصاً قدره 27 600 دولار (أو 9,5 في المائة) والاحتياجات المقترحة البالغة 103 900 دولار للسفر لأغراض التدريب، مما يمثل زيادة قدرها 5 900 دولار (أو 6 في المائة). وتلاحظ اللجنة كذلك أن النفقات المتكبدة تحت بند السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب بلغت 75 600 دولار (أو 77 في المائة) في 31 كانون الثاني/يناير 2020 و 78 300 دولار (أو 53 في المائة) للفترة 2019/2018. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الميزانية المقترحة للسفر في مهام رسمية (التدريب) بنسبة 10 في المائة، أو 10 400 دولار.

(ب) النقل البري: تلاحظ اللجنة أن البعثة لم تتكبد أي نفقات في 31 كانون الثاني/يناير 2020 من المخصصات البالغة 383 600 دولار تحت بند اقتناء المركبات، وتكبدت 474 100 دولار (أو 65 في المائة) للفترة 2019/2018. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض بنسبة 10 في المائة للموارد المقترحة البالغة 381 400 دولار لاقتناء المركبات تحت بند النقل البري للفترة 2021/2020 (تخفيض قدره 38 100 دولار).

(ج) المرافق والبنى التحتية: تبلغ الموارد المقترحة للوقود والزيوت ومواد التشحيم 794 200 دولار، مما يمثل نقصاً قدره 160 500 دولار (أو 16,8 في المائة) مقارنة بمخصصات الفترة السابقة البالغة 955 400 دولار. وأبلغت اللجنة بأن النفقات بلغت كامل المبلغ المخصص في 31 كانون الثاني/يناير 2020. وتلاحظ اللجنة من تقرير الأمين العام أن القوة ستعزز الاكتفاء الذاتي لجميع مواقعها وستخفض من بصمتها الكربونية عن طريق ربط بعض مواقع الأمم المتحدة بشبكة الطاقة الوطنية وتزويد المواقع الموجودة خارج نطاق هذه الشبكة بالطاقة الشمسية. وبناء عليه، سيجري الاحتفاظ بمولدات الديزل كمصدر احتياطي للطاقة فقط، مما يساهم في خفض استهلاك الوقود وما يرتبط به من انبعاثات ونفقات (انظر A/74/697، الفقرة 13). وزودت اللجنة بمعلومات تتعلق بتكلفة لترات الوقود والتغير في تكاليف الوقود، وتلاحظ أنه من المتوقع تحقيق وفورات قدرها 203 959 دولاراً في الفترة 2021/2020. وتلاحظ اللجنة كذلك أنه من المقترح شراء مولد كهربائي واحد في الفترة 2021/2020. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض بنسبة 10 في المائة في الموارد المقترحة البالغة 794 200 دولار للوقود والزيوت ومواد التشحيم للفترة 2021/2020 (تخفيض قدره 79 400 دولار).

20 - ورهنا بالتوصيات الواردة في الفقرتين 17 و 19 أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية.

خامسا - الاستنتاج

21 - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 في الفرع السادس من تقرير أداء الميزانية (A/74/596). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 1 258 000 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019، وكذلك الإيرادات الأخرى البالغة 920 300 دولار للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2019.

22 - ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/74/697). وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ 295 900 دولار من 64 239 100 دولار إلى 63 943 200 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ 63 943 200 دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.